

## قضية الهجرة تهدد التوازن الديموغرافي بين الطوائف اللبنانية

يرجح باحثون وأكاديميون أن تؤثر موجة هجرة اللبنانيين، والتي تزايدت خلال الفترة الأخيرة عقب انفجار مرفأ بيروت، وفي ظل فشل الطبقة السياسية المنقسمة على نفسها في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، على التوازن الديموغرافي بين طوائف البلاد وقد يمتد ذلك إلى حدود أكثر قسوة حينما تولد هذه القضية ارتدادات على سياسة توطين اللاجئين.

بيروت - لا يجد اللبنانيون ملاذاً مع تفاقم الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية إلا بحمل حقائب سفرهم وأحلامهم بغد أفضل بعيداً عن وطن لم يتمكن حتى الآن من تأمين أدنى متطلبات العيش الكريم لأبنائه. وهذه المشكلة ستحيل الدولة المازومة إلى قضية جوهرية تتمحور حول مدى إمكانية الحفاظ على التوازن الديموغرافي.

وبيضا تتردد معلومات عن إمكانية صدور قرارات برفع الدعم عن المواد الأساسية كالقمح والمحروقات والأدوية وبعض المواد الغذائية بعد انهيار موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية، يراقب المتابعون كيف أن البلاد بدأت تنزف طاقتها البشرية بشكل كبير منذ تأسيسها تترافق مع اشتداد الأزمات وانعدام الثقة والأمن بكل أشكاله فضلا عن القلق من المستقبل.



بطرس لبيكي  
انعدام الأمن واشتداد الأزمات فاقما النزيف البشري

ولا شك أن الصدمة التي أصابت اللبنانيين بعد انفجار مرفأ بيروت مطلع أغسطس الماضي شكلت قوة دفع هائلة لهذا النزيف البشري بفعل انعدام الأمل بإمكانية الحصول على أدنى مقومات الأمن والحماية من المخاطر، وما يضاف إليها من الأزمات الاقتصادية والسياسية وضبابية الرؤية لمستقبل كيان بات مهددا بوجوده.

ويخشى المراقبون أن يتسبب ذلك المنحى في إثارة قضايا لم يعد يتطرق إليها أحد منذ سنوات ويجعل لبنان تحت مطرقة التغيير الديموغرافي ويتسبب في توزيع جديد لخارطة الطوائف في الدولة. وتفسير الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة في لبنان تاريخيا إلى أنها نتيجة لتشابك جملة من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية. كما أن الحرب كانت أيضا دافعا، سواء كانت خارجية مع إسرائيل أو داخلية تتمثل في الحرب الأهلية.

ويتفق الباحثون في مجال الهجرة على فداحة ما أحدثه النزيف البشري اللبناني على مرّ العصور وذلك على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من انخفاض في الإنتاج، إلى خلل ديموغرافي، وارتهاق الاقتصاد للعوامل الخارجية.

ورأى الأستاذ الجامعي في مجال التنمية والبحث في شؤون الهجرة بطرس لبيكي في حديث مع وكالة الأنباء الألمانية أن الأسباب الدافعة تتمثل بتراجع مداخيل

وتسجل المعطيات الإحصائية أن 37 في المئة من الهجرة اللبنانية حصلت بعد عام 1990 وارتفعت نسبة الهجرة منذ بداية الأزمة السورية. ويعتبر البعض أن الهجرة تشكل إحدى ركائز الاقتصاد اللبناني، غير أن خطورتها تتمثل بأن حوالي 46 في المئة من المهاجرين هم متخرجون جامعيون وحوالي 83 في المئة منهم هم من فئة الشباب.



مقل بالتاريخ والأيدولوجيا والجغرافيا

## ضعف الاقتصاد لن يُوقف مغامرة أردوغان في حرب ناغورني قره باغ

### الرئيس التركي يعول على تدخلاته الخارجية للتغطية على فشله الداخلي

ولا تدهور الميزانية سيكونا عاقبا أسام الإنفاق الدفاعي بالرغم أنه ليس أسرا مفضلا ولكنه اضطراري لأن تركيا لا يمكن أن تفكر بعقيلة "الصغار" في ساحة تجمع قوى مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا.

ويؤكد غالب دالاي الباحث الزميل باكاديمية روبرت بوش أن منطق تركيا في كل أركان خارطة هو إحداث الاضطراب وأي شيء يهدم الوضع القائم مفيد في ذلك لأن الوضع القائم السابق كان يبدو لها معاكسا لمصالحها.

ومن هذا المنطلق تريد تركيا تقويض لعبة الصراع المتجمد الذي ظل فيه إقليم ناغورني قره باغ في أيدي أرمنية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي حتى إذا لم تكن تستطيع أن تتحكم فيها بالكامل وذلك في ضوء نفوذ روسيا التقليدي في المنطقة.

**كل الصراعات التي تدخل فيها أردوغان تعزز الإحساس بأن تركيا بلد تحت الحصار سواء عن حق أو عن باطل**

ويرتكز مراقبون سياسيون على نقاش مفصلة في تمسك أردوغان بخطته لأن الموقف التركي متمثلا في إطلاق تهديد ضمني لأرمينيا ورسالة تحذير لروسيا التي تربطها بأرمينيا اتفاقية دفاعية بعكس ثقة في حرب الطائرات المسيرة التي استخدمتها في سوريا وليبيا والعراق.

وساعد استعراض العضلات في مناطق أخرى من العالم حزب العدالة والتنمية المتحالف مع القوميين في الاحتفاظ بالتفوق في استطلاعات الرأي رغم انخفاض قيمة العملة، الذي تسبب في تفاقم الندائيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

وقد زاد مستوى رضا الأتراك عن أداء أردوغان بحوالي خمسة في المئة تقريبا الشهر الماضي، بحسب استطلاعات مجموعة متربول للأبحاث بعد مواجهة مع الاتحاد الأوروبي بسبب الحقوق الإقليمية في البحر المتوسط.

ولذلك يرى أولغن أن كل هذه الصراعات الدائرة تعزز الإحساس بأن تركيا بلد تحت الحصار سواء عن حق أو عن باطل، لكن في النهاية الاقتصاد هو الذي يحدد التناقض السياسي.

سبعة مليارات دولار، أي ما يعادل قرابة خمسة في المئة من إجمالي الإنفاق في الموازنة السنوية.

ورغم أن الميزانية العسكرية زادت بما يقارب 90 في المئة على مدار عشر سنوات وقد تزيد هذه المرة مع غموض الوضع في إقليم قره باغ الانفصالي، لكن مسؤولا عسكريا قال لوكالة رويترز في وقت سابق هذا الأسبوع إن الحملات العسكرية الخارجية مثل العمليات التي تنفذها تركيا في شمال سوريا والعراق وفي ليبيا تمثل أولوية لأردوغان.

### سياسة إثبات القوة

يعمل اندفاع تركيا نحو كل بؤرة توتر تظهر في العالم إلى الإيهام بأنها قوة يجب أن يحسب لها ألف حساب مستقبلا من أجل إحداث تغيير في الجغرافيا السياسية عبر التوسع عسكريا مهما كانت الأساليب، ولكن طبيعة الدولة التركية، التي تستخدم أيديولوجيتها من تيار الإسلام السياسي يجعل الأمر أشبه بمغامرة انتحارية لا أحد يتوقع كيف سنتتهي.

ورغم أن أردوغان تحدث مرارا عن ضرورة معالجة قضية جرائم الإبادة الجماعية بحق الأرمن خلال مطلع القرن العشرين وتناوله بعيدا عن الصراعات والمصالح السياسية، إلا أنه يتخذ تلك الدعوات كمحاولات للتحويل على التاريخ، ولذلك يتدخل في الصراع الأذري-الأرمني بطمس حقيقة مساعيه نحو التسوية ويثبت أنه لديه الجرأة في حل هذه الأزمة بطريقته.

وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي، تحول الصراع في الأراضي الأذرية إلى صراع مسلح بين أذربيجان وأرمينيا في 1991 وانتهى باحتلال المنطقة وحتى المناطق المجاورة الإضافية من قبل الوحدات الأرمينية، مما أدى إلى نزوح ما يقرب من مليون شخص وأجبر تركيا على إغلاق حدودها مع أرمينيا في عام 1993.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، ردت الأمم المتحدة والقوى الغربية مرارا على محاولات الدول القومية مثل العراق في عهد الرئيس صدام حسين أو روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين للاستيلاء على الأراضي بالقوة، ولكن أنقرة تؤكد أنه في حالة ناغورني قره باغ، كان موقف المجتمع الدولي يتسم بالكيل بمكيالين.

وهذا الموقف أكده العديد من السياسيين الأتراك منذ اندلاع الأزمة في قره باغ، حيث يرون أنه لا الجائحة

تسود قناعة بين المحللين السياسيين بأن ما يمر به الاقتصاد التركي من مشاكل متنوعة في ظل تباطؤ النمو العالمي، والذي زادت من وطأته جائحة فايروس كورونا لن يوقف طموحات الرئيس رجب طيب أردوغان في إظهار بلده كقوة فاعلة في منطقة القوقاز هذه المرة. فمن خلال التعهد بتقديم دعم لا مشروط لأذربيجان في حربها مع أرمينيا في إقليم ناغورني قره باغ الانفصالي، تقوم أنقرة بتوسيع قوتها وميزانيتها الدفاعية على حساب أولويات أخرى ستجعل الدولة في موقف صعب.

ومع ذلك، يرى أردوغان أن الفرصة سانحة لتغيير الوضع القائم في ناغورني قره باغ، الذي تبذل فيه فرنسا والولايات المتحدة وروسيا منذ عشرات السنين جهودا دولية للوساطة، بينما احتفظ سكان من أصول أرمينية بالسيطرة على الإقليم رغم الاعتراف الدولي بأنه جزء من أذربيجان.

ويقول سينان أولغن، رئيس مركز أبحاث إدام بإسطنبول في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية إن موقف أردوغان يكشف تغييرا أوسع في السياسة الخارجية التركية مدفوعا بفقدان الثقة في الدبلوماسية الدولية ورغبة أكبر في الانخراط بشكل مباشر في النزاعات الإقليمية بهدف اكتساب الأهمية والتأثير، وحثا على الاستفادة من الشعبية المحلية لهذه التحركات.

وأشار أولغن، وهو باحث زائر في معهد كارنيغي بوروب إلى أنه يمكن تفسير موقف أردوغان تجاه ناغورني قره باغ من خلال العلاقات العاطفية والهوية الوثيقة التي تربط تركيا وأذربيجان.

ومن الناحية الثقافية، يتحدث الأتراك والأزريون لغات وثيقة الصلة ويعتبرون أنفسهم جزءا من عائلة تركية أكبر تمتد على طول الطريق إلى آسيا الوسطى، وبالإضافة إلى ذلك، كانت تركيا حازمة في انتقادها لموقف المجتمع الدولي.

وما يحفز تركيا على المضي قدما في ما يتعلق ناغورني قره باغ اعتمادا على واردات الغاز من أذربيجان، والتي قفزت بنسبة 23 في المئة في النصف الأول من العام الجاري. ولكن هذا لا يبدو كافيا، ولذلك وضع مراقبون زيارة أردوغان إلى الدوحة الأرمينية الماضي، في خانة بحثه عن تمويل قطري جديد يغذي نهجه باتجاه ما يراه الرئيس التركي أنه جزء من سعي بلاده لنيل "المكانة التي تستحقها في النظام العالمي".

وتعزز الأرقام الرسمية النظرة الشمولية حول ما يفعله أردوغان بأموال الدولة ومدخرات الأتراك، فقد قفز الإنفاق الدفاعي للبلاد بنسبة 17 في المئة منذ بداية العام الحالي ليصل إلى

تسود قناعة بين المحللين السياسيين بأن ما يمر به الاقتصاد التركي من مشاكل متنوعة في ظل تباطؤ النمو العالمي، والذي زادت من وطأته جائحة فايروس كورونا لن يوقف طموحات الرئيس رجب طيب أردوغان في إظهار بلده كقوة فاعلة في منطقة القوقاز هذه المرة. فمن خلال التعهد بتقديم دعم لا مشروط لأذربيجان في حربها مع أرمينيا في إقليم ناغورني قره باغ الانفصالي، تقوم أنقرة بتوسيع قوتها وميزانيتها الدفاعية على حساب أولويات أخرى ستجعل الدولة في موقف صعب.

ومع ذلك، يرى أردوغان أن الفرصة سانحة لتغيير الوضع القائم في ناغورني قره باغ، الذي تبذل فيه فرنسا والولايات المتحدة وروسيا منذ عشرات السنين جهودا دولية للوساطة، بينما احتفظ سكان من أصول أرمينية بالسيطرة على الإقليم رغم الاعتراف الدولي بأنه جزء من أذربيجان.

ويقول سينان أولغن، رئيس مركز أبحاث إدام بإسطنبول في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية إن موقف أردوغان يكشف تغييرا أوسع في السياسة الخارجية التركية مدفوعا بفقدان الثقة في الدبلوماسية الدولية ورغبة أكبر في الانخراط بشكل مباشر في النزاعات الإقليمية بهدف اكتساب الأهمية والتأثير، وحثا على الاستفادة من الشعبية المحلية لهذه التحركات.

وأشار أولغن، وهو باحث زائر في معهد كارنيغي بوروب إلى أنه يمكن تفسير موقف أردوغان تجاه ناغورني قره باغ من خلال العلاقات العاطفية والهوية الوثيقة التي تربط تركيا وأذربيجان.

ومن الناحية الثقافية، يتحدث الأتراك والأزريون لغات وثيقة الصلة ويعتبرون أنفسهم جزءا من عائلة تركية أكبر تمتد على طول الطريق إلى آسيا الوسطى، وبالإضافة إلى ذلك، كانت تركيا حازمة في انتقادها لموقف المجتمع الدولي.

وما يحفز تركيا على المضي قدما في ما يتعلق ناغورني قره باغ اعتمادا على واردات الغاز من أذربيجان، والتي قفزت بنسبة 23 في المئة في النصف الأول من العام الجاري. ولكن هذا لا يبدو كافيا، ولذلك وضع مراقبون زيارة أردوغان إلى الدوحة الأرمينية الماضي، في خانة بحثه عن تمويل قطري جديد يغذي نهجه باتجاه ما يراه الرئيس التركي أنه جزء من سعي بلاده لنيل "المكانة التي تستحقها في النظام العالمي".

وتعزز الأرقام الرسمية النظرة الشمولية حول ما يفعله أردوغان بأموال الدولة ومدخرات الأتراك، فقد قفز الإنفاق الدفاعي للبلاد بنسبة 17 في المئة منذ بداية العام الحالي ليصل إلى



سينان أولغن  
موقف أردوغان من قره باغ منطلقة الهوية مع أذربيجان

ومنذ تفجر الأعمال الحربية في ناغورني قره باغ الأسبوع الماضي بين أذربيجان وأرمينيا، اختلف خطاب الأتراك بشكل كبير عن خطاب بقية المجتمع الدولي، فبينما دعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحتى روسيا وإيران إلى وقف فوري لإطلاق النار، أعلنت أنقرة عن دعمها المطلق لأذربيجان، وقالت إنه "دون حل مستدام، فإن وقف إطلاق النار لا معنى له".

من أين التمويل أكثر ما يثير حفيظة المتابعين هو كيف ستتمكن تركيا من تمويل حربها الجديدة بعد أن أدى انكماش الاقتصاد مرتين في عامين لتوقف مسيرة سنوات الإزدهار في عهد أردوغان إلى درجة أن مؤسسة موديز للتصنيفات الائتمانية حذرت في الكثير من المرات من أن الحكومة تجازف بحدوث أزمة في ميزان المدفوعات بعد انخفاض قيمة الليرة بنحو 25 في المئة هذا العام.